

تمثل التنمية واحدة من أهم أوجه البناء الحضاري، باعتبار أن النمو شرط اساسي للانتقال من حالة الاستسلام لواقع اجتماعي واقتصادي راكد، إلى عملية نابضة تتخطى ذلك الواقع مع المحافظة على وتيرة تلك الحركة تحقيقاً لأهداف متفق عليها وفق المعطيات المتاحة لذلك التحول، ومع المتغيرات الحضارية الشاملة لجميع المجتمعات والدول في عالمنا الحاضر أصبحت التنمية جزءاً أساسياً من مكونات هذا العالم المتداخل، وقد يكون منطلقها بالمفهوم الدولي المنظم: المشروع التنموي الشامل الذي أجمعت عليه الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية فيه لإنقاذ أوروبا شعبياً ودولاً منتصرة أو مهزومة بما سمي، بمشروع «مارشال»

إذاً سمة التعاون الدولي في مسألة التنمية لم تعد مبتورة بالمحلية، بقدر ماهي منطلقة في فضاء عالمنا الصغير الذي غيرت مفاهيم مسافاته ثورة العلوم المدهشة.

وبالطبع فإن التنمية والتعاون الدولي حيالها سيستمران بوجود الأنظمة المتعددة للدول ولن يصل العالم إلى نقطة الاكتفاء الذاتي الذي يستغني فيه عن التعاون الدولي باستثناء تلك التي بلغت من التقدم درجة عالية من النمو أوصلها إلى ما وراء التشعب مما دفع ببعض المفكرين التقدميين إلى إعادة النظر في تعريف معنى التقدم الانساني بطريقة مختلفة عما يتعلق بالانتاجية والثقة المطلقة بتقدم العلوم والتقنيات وطرحت فلسفتهم القول «بأن السعي إلى تحقيق زيادة النمو قد بات ضد الاقتصاد وضد المجتمع وضد البيئة» ولهذا وجدت الدعوة إلى (خفض النمو) رواجاً بين حماة البيئة الذين يطالبون بنموذج للعيش «أكثر بساطة وأكثر ثراءً بالمشاعر» وبطبيعة الحال إن هذه النغمة المترفة لن تتقبلها أو تتفهمها أذان ما اسميناها بعالمنا الثالث.

وفي هذا السياق فقد تفتحت الأفكار الخيرة عن مئات المشاريع التنموية الدولية والاقليمية والمحلية بأساليب متعددة وألوان مختلفة وفق المتطلبات الموضوعية لكل حالة وهدف.

والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية واحد من أبداع أفكار المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح عندما كان وزيراً للمالية عام 1961 مع فريقه المتميز بعمق المفاهيم الاقتصادية الحديثة والمتفرغ لبناء الدولة المأمولة والمائلة في ذهنه طيب الله ثراه، فالصندوق، وفق رؤية الشيخ جابر يكون مشروعاً اقتصادياً خبيراً بل جزءاً من رؤية شاملة لحلم دولة الكويت في اخذ موقعها المناسب على خريطة العالم .. مؤهلة بالريادة في منطقة الخليج العربي، متحصنة بخبرات أجيالها وتعاملها المنفتح على عالمها الخارجي، مدعومة بالنخب الشابة التي تلقت علومها وتخصصاتها بالروح الجادة والملتزمة بقضايا الوطن وآماله.

فالصندوق منذ بداياته هو جزء لا يتجزأ من مشروع الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي فهو النافذة الأخرى بعد السفارات في اطلالته على الدول والشعوب حيث بدأ عربياً واتسع ليشمل الدول الاخرى الصديقة، وهذا النجاح الذي حققه القائمون عليه لم يكن سهلاً لولا احتضان أعلى قيادة له، وبالتالي فهو يتحرك تحت عين الدولة واهتمامها مما يضع مسؤولية أكبر على قيادته .. ولا أدل على ذلك من حرص الدولة في الحفاظ على دوره في أحلك ظروف يمكن أن تمر بها أية دولة فكان الصندوق بالنسبة للكويت المحتملة إذ ذاك عنصراً مهماً في الحفاظ على علاقاتها وإلا كيف نفسر مواصلته بأداء التزاماته والكويت تحت الاحتلال البغيض .. بل كيف يقدم القائمون على هذا الصندوق على توقيع إحدي عشرة اتفاقية لتمويل مشاريع في الدول الشقيقة والصديقة خلال تلك الفترة الحالكة إلا ايماناً بوجود الكويت واستمراراً لدورها تحت كل الظروف.

ولا يذهب القلم بي بعيداً حين اشير إلى الدور المعنوي لقيام هذا الصندوق، إذ أن الريادة في إنشائه والتميز في أدائه والمثمر في عطائه قد اوحى بما لا يدع مجالاً للشك للدول الشقيقة المقتردة الاقتداء بمثل هذا المشروع لديها وإن اختلف الأداء بشكل أو آخر إلا أن جوهر الهدف يتفق في آخر المطاف مع النظرة الانسانية والفكرة المبدعة وراء قيامه.

ومن الواضح أن هذه المؤسسة حافظت منذ انشائها على المستوى الراقي والمكين في ادارتها وبالمقابل فإن هذه الرصانة في الأداء اكسبت العاملين فيها تميزاً أو صل بعض الاخوة العرب من العاملين فيها إلى اختيارهم لترؤس وزارات في بلدانهم أو تسلم مناصب وزارية وأخرى هامة في دولهم.

وان كانت فكرة توحى في ختام هذه الكلمة فهي اجماع الصناديق والمؤسسات المتشابهة في الاهداف على قيام كيان مؤسسي يجمع ادبيات التجارب ويوثق كل الدراسات والمشاريع ونتائجها فيصبح مركزاً يمد الباحثين ومعيناً للدارسين بل معهداً للمتدربين فحصيله نصف قرن من العطاء الانساني المشترك حرية بالتوثيق وتقاسم التجارب مع الآخرين .. وعليه فقيام مرجعية علمية من هذه الجهود على المستوى الدولي يستفاد منها في التعرف على أفضل مشاريع التعاون التنموية بين دول وشعوب العالم النامي فكرة قد تستحق التوقف عندها ولو للحظة من عمر الزمن والله المستعان.

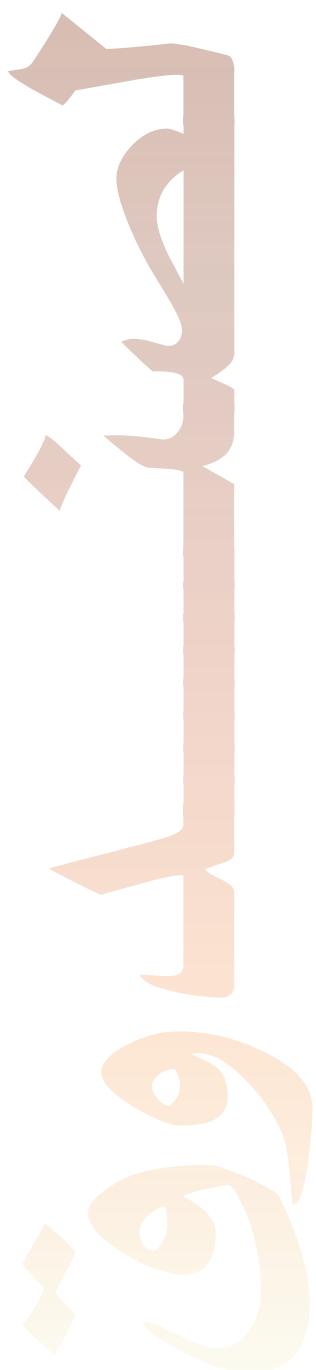
* وزير الدولة للشؤون الخارجية كما شغل منصب

وكيل وزارة الخارجية سابقاً. عضو مجلس إدارة

الصندوق الكويتي في الفترة من : 1986 - 1999



* بقلم: سليمان ماجد الشاهين





أبيض وأسود

سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد لدى توقيع اتفاقية القرض رقم 3 في تاريخ الصندوق الكويتي وذلك في 3/4/1962، وكانت مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية للمساهمة في تمويل مشروع منجم الفوسفات وقد استمر التعاون بين الجانبين منذ ذلك الوقت وأسفر عن المساهمة في تمويل الصندوق للعديد من المشروعات في المملكة الأردنية.